الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
التنسيقية الوطنية للمكاتب الجهوية
للاستثمار الفلاحي

الرباط في 24 صفر 1441 الموافق لـ 12 أكتوبر 2020

بـــــــــــــلاغ

التنسيقية الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة تطالب وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات بالإفراج عن القانون الأساسي ورفع الحيف عن منخرطي RCAR وتدعو إلى إنجاح الإضراب الوطني ليومي الأربعاء والخميس الموافقين على التوالي ل 14 و 15 أكتوبر 2020

استحضارا للسياق الوطني المثقل بالتحديات التي فرضتها الظروف الاستثنائية المرتبطة بآثار الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 والجفاف الحاد الذي تعيشه البلاد علاوة على الفساد المتنامي على مستوى جميع الصعد، وحتمية كسب رهان الإنعاش الاقتصادي في شقه الفلاحي والذي لن يتأتى إلا بتسريع تنفيذ جميع البرامج الفلاحية التي ستساهم في تحفيز الاستثمار والتشغيل، وتثمين الإنتاج الفلاحي الوطني، وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي، وإحداث عدد هام من مناصب الشغل، وتحفيز الشباب في العالم القروي عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، وفقا للاستراتيجية الفلاحية الجديدة كما ورد في خطاب جلالة الملك الأخير، فيتعين على السيد الوزير الوصي، من أجل الأهداف السالفة الذكر، خلق مناخ عمل ملائم في القطاع عماده الحوار الجاد مع الجامعة المغربية للفلاحة دون شروط مسبقة مركزيا وعلى مستوى المؤسسات العمومية التابعة له وإبرام شراكة حقيقية بين النقابة والوزارة تجاوزا للاحتقان و للبلوكاج والاستجابة لمطالب الشغيلة في إطار سلم اجتماعي متين ودائم.

وتعتبر المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من أهم المؤسسات العمومية التي كانت الوزارة تراهن عليها لإنجاح برامجها وسياساتها الفلاحية وتعتبر المؤسسة الأم التي انبثقت عنها عدة مؤسسات أخرى زودتها بخيرة أطرها كفاءة وخبرة وتكوينا. إلا أن هذه المكاتب تعيش شغيلتها وضعا اجتماعيا استثنائيا دون غيرها بباقي القطاعات بسبب التجاهل واللامبالاة اللذان تنهجهما وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات لمطالبها العادلة والمشروعة والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- ضرورة التسريع بإخراج القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي الذي ظل قانونها الأساسي مؤقتا منذ أكثر من أربعة عقود وغير محفز حتى بات السبب الرئيس في تراجع مؤشراتها واستقالة كل من يلج لها مؤخرا والذي وعد به السيد الوزير منظمتنا منذ أبريل 2016 والذي لازال مع كامل الأسف يراوح لحد الساعة مكانه رغم إجماع كل المنظمات النقابية على آنيته وأولويته.
- ازدواجية المعايير لدى الحكومة في تدبيرها لملف إصلاح التقاعد بين شغيلة انخرطت قهرا في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR لتجد نفسها أمام معاش لا يتعدى أحيانا نصف معاش متقاعد في نظام CMR الشيء الذي يحول دون اقترابها من العيش الكريم في سن تأتي فيه المصائب بالجملة حيث العجز عن مزاولة أنشطة موازية مذرة للدخل و ظروف صحية مزرية علاوة على الغلاء المطرد للمعيشة وارتفاع مصاريف التمدرس التي غالبا ما تصادف المستخدم بعد انقطاعه عن العمل وهلم جرا.
- إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR رفعا للحيف الذي يعاني منه مستخدمو المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وباقي المؤسسات العمومية بحذف سقف الأجر الخاضع للمساهمة، وذلك على غرار ما هو معمول به بالوظيفة العمومية ضمانا لمعاش يحفظ للشغيلة بعضا من العيش الكريم بعد إحالتها على التقاعد بعد سنوات مضنية من التضحية والخدمة العمومية.
- في انتظار إصلاح جذري وشامل للصندوق، تمديد العمل لما بعد سن 60 لمن يرغب في ذلك على غرار زملائهم في نظام "CMR". باستثناء كل من كان وبالا على مقدرات الوطن بسبب تدبيره الكارثي لموارد مؤسسته سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أو المادية أو المالية أو المائية وستقف النقابة سدا منيعا في وجهه وستعرض فساده وسوء تدبيره على أنظار الوزارة الوصية إداريا وماليا وعلى أنظار رئيس الحكومة ومؤسسات الرقابة الدستورية.

- تعميم الرفع من التعويضات الجزافية بباقي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لتوازي في حدها الأدنى مثيلاتها المعمول بها في الإدارات المركزية والمديريات الجهوية وبعض المكاتب الجهوية.
- فتح المجال للراغبين من مستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في الانخراط في مؤسسة "فوصاكري" والاستفادة من خدماتها مع العمل على تجويد وتنويع خدماتها.
- تخصيص الوعاء العقاري التابع لوزارة الفلاحة والمتواجد بتراب مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي للأوراش ذات العائد الاجتماعي على مستخدمي هذه المكاتب كالسكن والنوادي الاجتماعية والرياضية إلخ...
- الشفافية والعدل وتكافؤ الفرص بين المستخدمين إن على مستوى مباريات التوظيف أو الاستقالة أو الترقي عبر الاختيار أو الامتحانات المهنية التي يجب تعميم استقدام لجنها من خارج المؤسسة.
- تسهيل الحركية بين المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وفتح باب التعاقد لولوج كل مناصب المسؤوليات بالمديريات الجهوية التابعة للوزارة.
- معالجة ملفات حاملي الشواهد والديبلومات مع خلق إطار قانوني للتكوينات بالشهادة سواء داخل الوطن أو خارجه.
- المطالبة بالاستثمار في تكوين العنصر البشري و تأهيله بدل تهميش و عزل الكفاءات.
- محاربة المحاباة والمحسوبية ومنطق الترضيات والولاءات والانتماء الحزبي في التعيين في مناصب المسؤولية مع الدعوة للقيام بمراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين، بما يحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية كما جاء في نص خطاب ملك البلاد الأخير في البرلمان.
- اعتماد الحكامة الجيدة في تدبير موارد المؤسسة وتفعيل مبدأ "ربط المسؤولية بالمحاسبة" لتعطي مؤسسات الدولة المثال في هذا المجال، ولتكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها كما جاء في نص نفس الخطاب الملكي.
- المطالبة بالتغيير الحقيقي في العقليات كما دعا إلى ذلك أكثر ما من مرة صاحب الجلالة في خطبه وأكد عليه في الخطاب الأخير، للرفع من مستوى أداء المكاتب الجهوية التي شهد بعضها تراجعا ملموسا في مؤشراته المالية وعلى مستوى الإنجاز.
- المطالبة بمحاربة الريع والامتيازات الغير العادلة والعقلنة في استخدام الوسائل العامة وعلى رأسها حضيرة سيارات المصلحة.
- وحيث أن الملف المطلبي لشغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وعلى رأسها القانون الأساسي وإشكالية RCAR ليس ملفا للمزايدات النقابية بل يشكل إجماعا بشهادة بيانات النقابات كلها فإن التنسيقية الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة تدعو شغيلة القطاع بهذه المؤسسات للانخراط بقوة في :

الإضراب الوطني ليومي 14و 15 أكتوبر الجاري

قصد إنجاح هذه المحطة النضالية والبقاء على أهبة الاستعداد للمحطات المقبلة اعتبارا للحراك النقابي المشروع الذي يحتم على المنظمة الاصطفاف مع الحركة النقابية في خندق واحد دونما مزايدات أو حسابات.

وختاما، فإن التنسيقية الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة تدعو الشغيلة إلى الالتفاف حول منظمتهم العتيدة والتي قطعت على نفسها العهد أن لا تقايض ولا تبيع ولا تشتري على حسابها ولا على حساب مصالحها.
عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عصية أبية على المفسدين، صادقة مع الشغيلة، أملها في التغيير والإصلاح وجلب المكاسب والدفاع عن المكتسبات ودفع الأذى عنها ومحاربة الفساد والمفسدين. ولا نامت أعين الجبناء.

عن التنسيقية الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.